بسم الله الرحمن الرحيم

Palestine National Council
Speaker Office
Ref . .....
Date .....

المجلس الوطني الفلسطيني
مكتب الرئيس
الرقم : .....
التاريخ : .....

المجلس الوطني الفلسطيني–رعاية الأسرى وعائلات الشهداء التزام وواجب وطني وقانوني

عمان– 3–7–2018

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن دفع المخصصات لعائلات المعتقلين والشهداء والجرحى هو التزام قانوني وواجب وطني، لتوفير الحماية والرعاية الكريمة لهم، وهم ضحايا أرهاب الاحتلال الاسرائيلي الذي حوّل اتفاقية جنيف الرابعة، من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب إلى اتفاقية لحماية جنوده.

وشرح المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرة برلمانية أرسلها رئيسه سليم الزعنون إلى مختلف الاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية والمؤسسات المعنية أبعاد ومخاطر القانون الذي صادق عليه الكنيست الاسرائيلي بتاريخ 2018/7/2، والقاضي باقتطاع الأموال المخصصة للأسرى وعائلاتهم ولعائلات الشهداء الفلسطينيين من عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح دولة فلسطين.

وبيّن المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا القانون الذي جاء بعد أيام من قرار الإدارة الأمريكية تجميد مساعداتها المالية لفلسطين، يعتبر مخالفا للقوانين الدولية والإنسانية، وقرصنة مالية وإرهابا سياسيا منظما تمارسه الحكومة الإسرائيلية، ويأتيان في سياق حرب العقوبات المالية على الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، اللذان يأبيان القبول بما تسمى ب "صفقة القرن".

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته تلك،الجهات مطالبة دول العالم بتحمل مسؤولياتها تجاه الأسرى الفلسطينيين، والرد على حملات التحريض والإجراءات العقابية الممنهجة التي تقودها دولة الاحتلال ضدهم، وإنهاء نصف قرن على الاحتلال.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الدولية الزام الاحتلال، الانصياع لقواعد القانون الدولي، وإلغاء تشريعاته العنصرية فوراً، والالتزام بدفع مخصصات الأسرى وإعالة عائلاتهم باعتبار أن الغالبية العظمى من المعتقلين هم المعيلين الرئيسيين لعائلاتهم، والمطالبة بتعويض الضحايا من أبناء شعبنا عن إرهاب دولة الاحتلال المنظم، بما فيه تعويض قيمة ما سرقته من مخصصات الأسرى ورواتبهم على مدار الخمسين عاماً الماضية.

ودعا أيضا الى مطالبة الإدارة الأمريكية بوقف تشريعات الكونغرس الموغلة في التماهي مع تشريعات كنيست االاحتلال، والتي تكشف مدى تغول الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية في معادات تطلعات وأهداف وكرامة شعبنا، وخاصة الشهداء والأسرى والجرحى وعائلاتهم، واعتبار تشريعاتها خرقاً جسيماً لقواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتضمنت مذكرة المجلس الوطني الفلسطيني شرحا حول مخالفة هذا القانون للتزامات إسرائيل باعتبارها "القوة الحاجزة" فيما يتعلق بمخصصات الأسرى، والمنصوص عليها في المادتين 81 و98 من اتفاقية جنيف الرابعة، فبموجبهما على القوة الحاجزة التي تعتقل أشخاصاً محميين، إعالتهم، وتوفير الرعاية الطبية، وعليها كذلك توفير مخصصات للمعتقلين الذين يجوز لهم تلقي إعانات من دولتهم، فضلا عن واجبها تسليم جميع المعتقلين وبانتظام مخصصات للتمكن من شراء الحاجيات الأساسية.

P.O.Box 910244
Amman 11191 Jordan
Tel ، 00962 (6) 5857208/9
Fax، 00962 (6) 5855711

البريد الالكتروني
pnc@palestinepnc.org
الموقع الإلكتروني
www.palestinepnc.org

ص.ب ٩١٠٢٤٤
عمان ١١١٩١ الأردن
تلفون ، ٠٠٩٦٢ (٦) ٥٨٥٧٢٠٨/٩
فاكس ، ٠٠٩٦٢ (٦) ٥٨٥٥٧١١